

من الحصة التي حددها لها مشروعه . بالإضافة الى هذا ، فان الاعتراض العربي على مشروع التحويل الاسرائيلي الحالي يرجع الى ان هذا المشروع يخرق المبدأ الذي يقضي بأن لا تحول مياه حوض الى حوض آخر الا بموافقة الدول الشركاء في مياه الحوض . وبما أن التفاوض بهدف التوصل الى موافقة من هذا القبيل مستحيل بالنظر لاعتقادات مشكلة فلسطين ، لذا فان مسألة توزيع المياه التي تعتبر جزءا من تلك المشكلة يجب أن تعالج في اطار حل شامل للمشكلة الاساسية .

لقد ساق العرب ، على اي حال ، حجة اساسية أخرى مؤداها ان قيام اسرائيل بنحويل مياه الأردن سوف يلحق ضررا فادحا بالمصالح الاقتصادية الاردنية والسورية ، ولهذا الضرر وجهان ، أولهما : ان كمية المياه المتوفرة للدول النهرية الأخرى ستخفص انخفاضاً كبيراً ، وثانيهما : ان المياه المتبقية ستكون مالحة جدا وبالتالي غير صالحة لري الاراضي الواقعة في وادي الأردن السفلي . أضف الى ذلك بان انخفاض منسوب المياه في النهر قد يلحق بالصناعات القائمة على شواطئه خسائر فادحة لا يمكن تعويضها(٥٦) .

ان العرب لم ينكروا حق اسرائيل في الحصول على كمية من المياه سوف تحرمهم من الحصة التي يستحقونها وحسب ، بل أنهم يرفضون ، في الاساس ، الاعتراف باسرائيل ككيان شرعي استنادا لمبادئ القانون الدولي . ذلك أن : « سند اسرائيل في ملكية اراضيها يقوم على نظرية حق المنتصر التي أصبحت زائلة ويستمد من الصلاحية والاهلية القابلتين للجدل التي أعلنت بموجبها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تقسيم بلد ضد ارادة شعبه»(٥٧) .

تمسك العرب بهذا الموقف بسبب رفض اسرائيل تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بتخيير الفلسطينيين بين العودة الى بلادهم او التعويض عليهم . لقد أكدت آخر المقترحات التي تقدمت بها لجنة التوفيق لفلسطين ضرورة اعطاء اللاجئين الفرصة للتعبير عن تفضيلهم الحقيقي بين العودة الى اسرائيل او التعويض والاستيطان في أي مكان آخر . غير أن مقترحات هذه اللجنة قضت ، في نفس الوقت ، بأن يكون لاسرائيل القول الفصل بالنسبة لقبول اللاجئين الذين يختارون العودة الى ديارهم ، وذلك ضمانا « لحق اسرائيل في رفض إعادة المخاطر الامنية الى اراضيها » .

ان هذه العروض التي تقدم بها في عام ١٩٦٢ ممثل خاص للجنة التوفيق ، هو السيد جوزيف جونسون ، رئيس مؤسسة كارنيجي الخيرية من أجل السلام العالمي ، لاقت الرفض الكامل من جانب الحكومة الاسرائيلية(٥٨) .

### خاتمة

على الرغم من اعلان كل من اسرائيل والدول العربية بان تحويل المياه من جانب الطرف الاخر يعتبر عملا عدوانيا وانه سيقمع بالقوة اذا اقتضى الامر ، فان كلا الجانبين باشرا بتنفيذ مشاريعهما في جو سياسي خيمت عليه اخيرا الحرب العربية الاسرائيلية لعام ١٩٦٧ . وبالفعل فان توقعات جونستون في عام ١٩٥٤ تحققت بأكثر من حدافيرها في عام ١٩٦٧ : « ان المحاولات الرامية الى التحكم بمجرى النهر من طرف واحد يمكنها فقط ان تخلق توترا في المستقبل وقد تؤدي بسهولة الى اصطدام مكشوف . وما لم يوضع مشروع ما للتنمية يحقق مصلحة الطرفين ، فان الوضع سينتظر حالا الى درجة ان من يملك قدرة السيطرة على المياه يستطيع الحصول عليها . ولست بحاجة ان افصل النتائج التي قد تنجم بسبب ذلك »(٩٥) .